وهم يتوزعون حسب قطاعات العمل ٣٠٪ زراعة، ١٦٪ صناعة، ٢٢٪ بناء، ١١٪ تجارة، ١١٪ خدمات عامة، و١٠٪ أعمال أخرى. واستنادا إلى الجروزاليم بوست توزع العاملون في المشاريع اليهودية ١١٪ زراعة، ١٩٪ صناعة،٥٦٪ بناء، و١٤٪ أعمال أخرى. بما شكل ٢٨٪ من قوة العمل الفلسطينية. وعام ١٩٧٧ كان من بين هؤلاء ٧٠٪ متزوجين و٩٧٪ ذكوراً أما متوسط أجر العامل الفلسطيني إلى أجر العامل اليهودي فهو ٤٣٪)[٢٨٢] وعادة تقل حافلات محشوة بالعمال كما علب السردين من الساعة الرابعة صباحا وتعود بهم بين السادسة والسابعة مساء، ومن بين هؤلاء أعداد من الصبية وكبار السن، حيث يقوم مقاول بالتعاقد معهم دون أية حقوق نقابية على أن يستقطع نسبة من أجورهم لجيبه الخاص، يضاف لهؤلاء أعداد يتسللون من القرى الحدودية، والكثير من العاملين ينامون في الورش دون أية خدمات، حيث يتعرضون للملاحقة والاعتقال أحيانا، أما في حالة الإضراب عن العمل كما حصل في أواخر ١٩٧٥ حين(اضرب ٥٠٠ عامل في شركة ليشر فتم فصل "المحرضين" دون أية تعويضات)[٢٨٣] بل هناك مستقطعات من أجور العاملين تصل نسبتها ٢٠٪ في صندوق خاص راكم مليارات الدولارات منذ عام ٦٧ ناهيكم عن فوائده دون أن يدفع لأصحابه.

والنظرة الصهيونية العنصرية للعمال العرب إنما تتوافق تماما مع نظرة المستعمرين لشعوب المستعمرات التي كتب عنها ببصيرة ثاقبة فرانز فاتون "أغبياء، جهلة،خاملون، دون قضية عادلة، يخضعون للقوة..."

٣. أهم التغيرات هنا هو انخفاض نسبة الزراعة الوطنية من ٧٠٪ عام ٦٧ إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٥، وانخفاض نسبة الزراعة في الإنتاج الوطني من ٦٩٪ إلى ٤١٪، وانخفاض العاملين فيها من ٥٥ ألفاً عام ١٩٧٠ إلى ٣٣ ألفاً عام ١٩٧٣ وتناقص المساحة المزروعة من ٢ مليون و٤٥٠ ألف دونم إلى ٢ مليون دونم عام ١٩٧٤، وانخفاض الثروة الحيوانية من نسبة ٣:١ إلى ٤:١ عام ١٩٧٨ ...)[٢٨٤] سواء نتيجة مصادرة الأراضي ووضع اليد على الثروة المائية، أو بفعل المنافسة الإسرائيلية التي أصابت الكثير من الفلاحين الصغار بالإفلاس، أو نتيجة الضرائب وارتفاع الأسعار بما دفع الكثيرين للتحول "لبروليتاريا" تتقاضى أجرا يفوق مردود الاستثمارة الفلاحية المحاصرة والمحرومة من القروض والدعم علاوة على عقبات التسويق...

---

٢٨٢) د. سمارة، مرجع سابق. ص ١٤٥، ١٤٧

٢٨٣) صحيفة الفجر المقدسية ١٩٧٥/١٢/٢٤

٢٨٤) د. سمارة، مرجع سابق ص ٥٨، ٦٠